المؤسسة العلاجية لمحافظة الإسكندرية – في شأن النزاع القائم بين المؤسسة العلاجية لمحافظة الإسكندرية ووزارة المالية حول مدى أحقية المؤسسة في إعداد موازنة تقديرية مجمعة تكون معبرة عن الديوان العام للمؤسسة والمستشفيات والوحدات التابعة لها .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٠١٠/٣/٢٤ أن الدستور أناط بالقانون تنظيم الموازنة العامة للدولة ، كما عهد إليه بتحديد أحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها ، وانه طوعا لذلك صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، و الذي أخضع المشرع لسلطانه جميع وحدات الجهاز الادارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وصناديق التمويل ، وبين الأسس التي يقوم عليها البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة في أطار الخطة العامة للدولة ، وقرر المشرع في هذا القانون شمول الموازنة العامة للدولة لكل اوجة النشاط التي تقوم بها الجهات الخاضعة لأحكام القانون المذكور ، واخرج موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي

يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء من الموازنة العامة للدولة ، حيث قضى بأن تعد بشأنها موازنات مستقلة تقتصر العلاقة بينها وبين الموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات .

ولاحظت الجمعية العمومية إن المؤسسة العلاجية لمحافظة الإسكندرية أنشئت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٤ ، وأعيد تنظيمها بموجب القرار رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٦٧ الذي اعتبرها من الهيئات العامة وحدد أغراضها بتنفيذ السياسة العامة للخدمات العلاجية بالمستشفيات والوحدات التابعة لها والعمل على تطويرها وتنظيمها ورفع مستواها

وتيسير حصول المواطنين عليها ، واعتبر كل مستشفى أو وحدة تابعة للمؤسسة وحدة إدارية ومالية مستقلة تدار على نمط المشروعات الخاصة . وفى مجال كيفية إعداد موازنة المؤسسة وموازنة كل مستشفى أو وحدة تابعة لها ، غاير القرار بين أسلوب إعداد كل منها ، حيث جعل للمؤسسة موازنة مستقلة تعد على نمط موازنة الدولة ، واعتبرها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ من الهيئات العامة الاقتصادية في مفهوم حكم المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة بما مفاده أيلولة فائض هذه الموازنة للخزانة العامة للدولة وتحملها لإعانة العجز ، وفى مقابل ذلك جعل لكل وحدة أو مستشفى تابعة للمؤسسة موازنة مستقلة عن المؤسسة تعد على نمط الموازنات التجارية ويرحل فائضها تلقائيا عند كل نهاية سنة مالية لتكوين احتياطيات نظامية في السنة التالية لتحسين الخدمة العلاجية وتدعيمها والتوسع فيها .

ولما كانت موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية تعد على نمط موازنات الهيئات الاقتصادية ، بينما تعد موازنات المستشفيات والوحدات التابعة لها على نمط موازنات المشروعات التجارية ويتم ترحيل فائضها تلقائيا عند نهاية كل سنه حسبما سلف بيانه ، فانه لا يمكن القول بجمع هذه الموازنات فى موازنة واحدة نظرا لا ختلاف طبيعة كل منها وأسلوب ونمط اعدادها ، وهو مايكون معه طلب اعداد موازنة موحدة لديوان عام المؤسسة والمستشفيات والوحدات التابعة لها غير قائم على اساس سليم من القانون .

مـــــؤدى ذلك :

عدم جواز اعداد موازنة موحدة ومجمعة لديوان عام المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية والمستشفيات والوحدات التابعة لها .

(فتوى رقم : ٢٩٠- بتاريخ : ٢٠١٠/٦/٢ – ملف رقم : ٣٩٥٣/٢/٣٢)